ملائمة سياسة العراق مع متطلبات تعزيز المكانة

م.م فرقان عبد حمود

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

تتلخص اهمية الدراسة في اظهار نمط السياسات المهمة لإنجاح انظمة الحكم القائمة في العراق والتعرف على الفواعل الرسمية في عملية صنع هذه السياسات والتطرق الى اهم انماطها ومنها السياسات الداخلية بما فيها السياسات الاقتصادية والاجتماعية والامنية وسياسات مكافحة الإرهاب وسياسات التنمية المستدامة والسياسات الخارجية وغيرها، ويدور البحث حول ثلاثة مباحث، الاول يتضمن التعريف بمفهوم السياسات و اشكالها وانماطها وطرق تعزيزها والمبحث الثاني حول اهم وظائف هذه السياسات والمبحث الثالث حول مستقبل عمل هذه السياسات والنتائج المترتبة على هذه السياسات وتضمن البحث خاتمة وتوصيات بأهم الطرق الواجب اتباعها لإنجاح هذه السياسات.

الكلمات المفتاحية

السياسات الخارجية، سياسات مكافحة العنف، سياسات التنمية المستدامة، السياسات الاجتماعية، السياسات الاقتصادية

Abstruct

The importance of the study is to show the pattern of policies that are important for the success of the existing ruling systems in Iraq, to identify the official actors in the process of making these policies, and to address their most important patterns, including internal policies, including economic, social, and security policies, anti-terrorism policies, sustainable development policies, foreign policies, and others. The research revolves around three The first section includes an introduction to the concept of policies, their forms, patterns, and ways to enhance them, the second topic is about the most important functions of these policies, and the third topic is about the future work of these policies and the results resulting from these policies. The research includes a conclusion and recommendations on the most important methods that must be followed for the success of these policies.

المقدمة

مازال العراق يعاني من ازمات عميقة منذ الحرب الأخيرة مع تدهور حالة سوق العمل، بسبب تدمير البنية التحتية والنزوح الجماعي وانخفاض الاستثمارات وفقدان الوظائف. ولذلك قامت منظمة العمل الدولي بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة احصاء اقليم كردستان العراق في تنفيذ اول مسح وطني للقوى العاملة منذ عقد من الزمن ووضع سياسات توظيف في العراق بالاستعانة بأنظمة معززة لمعلومات سوق العمل واحصاءاته.

فرضية الدراسة

تبين الفرضية التي قامت عليها الدراسة ان طرق اختيار السياسات الملائمة لمجتمع انتقالي خاضع للتحول الديمقراطي منذ فترة ليست طويلة الامد، يجب ان تكون بدقة وعلى درجة عالية من الاهمية لما لها من دور كبير ومهم في تحقيق استقرار داخلي وخارجي، ويؤمن تحقق الأهداف التي قامت من اجلها هذه السياسات ومنها السياسات الاجتماعية والاقتصادية والامنية والخارجية وسياسات مكافحة العنف والارهاب وغيرها، وهذا الاستقرار سوف يعزز من مكانة العراق امام المجتمع الدولي والإقليمي.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة بالاعتماد على التحليل ودراسة واقع العراق ومعالجة اهم نقاط الضعف في اجهزة الدولة على ايجاد طرق جديدة تسهم في اصلاح مواطن الضعف والخلل وهذا ما يحقق من نجاح عمل سياسات العراق الداخلية والخارجية.

اهمية الدراسة

تؤكد الدراسة على اهمية اعتماد سياسات فاعلة اقليمية ودولية وتكون خاضعة للتجربة مسبقاً لضمان ملائمتها عند التطبيق في المجتمع العراقي وان تحقيق ايجابيات تعالج المشكلة التي تعاني منها اجهزة الدولة وهذا بدوره يعطي للعراق دور فاعل ومهم ويحدد مستوى العلاقات مع دول الجوار.

اشكالية الدراسة

ان المشكلة الرئيسية التي تنطلق منها الدراسة تقوم على ضرورة تطبيق خطط عمل وبرامج منظمة وتطبيق سياسات عمل ناجحة والابتعاد عن كل سياسة تؤثر سلباً على معالجة مشاكل العراق الداخلية والخارجية.

وتحاول الدراسة الاجابة عن التساؤلات التالية :

-ماهي اهم السياسات الواجب اتباعها لتعزيز مكانة العراق إقليما ودولياً؟

-ماهي محددات السياسة الخارجية العراقية؟

منهجية الدراسة

تقوم منهجية الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج الاستنباطي في اظهار مشكلة الدراسة واستنباطها من الوضع القائم ومعالجتها.

المطلب الأول – موقع العراق الإقليمي والدولي واثره في تعزيز مكانة العراق بين الدول المجاورة

يمثل العراق علامة جيوستراتيجية بارزة في منطقة الخليج العربي ومضايقها العالمية المهمة من جهة وايران واتصالها بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق العراق وسوريا من جهة أخرى، وإن موقعه الفلكي حسب خطوط الطول والعرض العالمية يمثل اضافة نوعية اسبغت عليه صفة الجسر الجوي الرابط بين افريقيا واسيا في قسمها الشرقي، وبين دول الخليج و اوربا عبر سوريا وتركيا. هذا الموقع يعطي العراق أهمية استثنائية في النظريات الجيوبولتيكية الحديثة التي ترى أن من يتحكم في نفط الشرق الاوسط يتحكم باقتصاديات العالم ومن يتحكم باقتصاد العالم يتحكم بالعالم. ويقع العراق ما بين خطي طول 45 38 و 45-48 شرقاً ودائرتي عرض 29.5 27-23 شمالاً ولخطوط الطول والعرض أهمية من حيث المناخ والتنوع الزراعي اضافة الى قيام الصناعات الإنتاجية التي تعتمد على مناخات معينة.كذلك، يقع العراق في قلب الشرق الاوسط النابض وتحيط به معظم القوى الشرق اوسطية الفاعلة، وكونه يشكل مع ايران وتركيا رباعية اكبر القوميات فيه الفارسية والطورانية والعربية والكردية متمثلة بالعراق، اما من الناحية الاقتصادية يمتلك العراق ثاني احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية في مساحاته المكتشفة، وطبق التقديرات حديثة فان حجم الاحتياطي العراقي من النفط الخام يصل إلى (150) مليار برميل، أي ما يعادل (14%) من إجمالي الاحتياطي(العالمي كذلك يتمتع العراق بخيارات استراتيجية عدة إذ بفعل موقعه في قلب الشرق الأوسط فانه يستطيع ان يقيم ذراعا عسكريا جيو ستراتيجياً ممتداً من بحر قزوين الى البحر المتوسط بالتعاون مع روسيا من الشرق وايران في الوسط وسوريا في الغرب([1]).

عند الحديث عن الموقع الجغرافي للعراق،ايضا يقع العراق في الجزء الجنوبي الغربي من قارة اسيا ويحتل

الجزء الشمالي الشرقي من الوطن العربي، هذا الموقع المتميز جعل العراق جزءاً من المنطقة التي تتربع على عرش انتاج واحتياطي النفط العالمي يقدر الاحتياطي الثابت من النفط في العراق بحدود (115) مليار برميل وهذا يأتي بالمرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية والتي تمتلك (262) مليار برميل من احتياطي النفط العربي والبالغ (650) مليار برميل.

وتشير المصادر الامريكية ان الاحتياطي النفطي في العراق سيرتفع الى حوالي (350) مليار برميل، وسيحتل العراق المرتبة الاولى من حيث الاحتياطي النفطي في العالم، وتتوقع المصادر الامريكية ان يرتفع حجم احتياطي الغاز الطبيعي في العراق الى اكثر من (150) ترليون متر ولموقع العراق المتوسط ووقوعه بين منطقتين فقيرتين في انتاج النفط (الشرق الاقصى وغرب اوربا)، ولسهولة تصدير النفط الى الاسواق العالمية، ولقرب الابار العملاقة كالرميلة من موانئ التصدير، ولضخامة انتاج البئر الواحد من النفط والبالغة اكثر من (17000) برميل ولقلة عمق الابار (7000) قدم وانخفاض تكاليف انتاج النفط العراقي لسهولة استخراجه مقارنة بالمناطق الاخرى والحقول العراقية ما زالت اغنى واغزر الحقول في العالم الذي يطلب قليلاً من الجهد لزيادة الانتاج، ولضخامة احتياطي النفط العراقي والذي يصل الى اكثر من (350) مليار برميل اصبح محط انظار الدول الكبرى اما عملية نقل النفط العراقي فهو يتم بواسطة الناقلات ثم عن طريق مينائي خور العمية وميناء البكر الواقعان على الخليج العربي – اما بالنسبة الى انابيب نقل النفط،ينقل النفط بالأنابيب الى سواحل البحر المتوسط او الى الموانئ العراقية الواقعة على ساحل الخليج العربي، لغرض تصديره الى اقطار العالم المختلفة.وقد مد عدد من الانابيب من حقول الانتاج في منطقة كركوك عبر الاراضي السورية والاردنية واللبنانية الى ساحل البحر المتوسط، قامت بمدها شركة نفط العراق (المؤممة) اما شركة نفط البصرة (المؤممة) فقد قامت، هي الاخرى بمد عدد اخر من الانابيب من الحقول الجنوبية الى سواحل الخليج العربي هذا اضافة الى الخط الاستراتيجي والذي ينقل النفط الخام من محطات الصنع في حديثة الى موانئ الخليج العربي وبالعكس – وتبع انشاء الخط الاستراتيجي انشاء خط اخر ينقل النفط

1 عبد الجبار احمد،حسين مزهر،الدور الإقليمي العراقي المنتظر،مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد،ص54 ص55

من حقول كركوك الى ميناء جيهان التركي. وان نقل النفط العراقي عبر الانابيب قد تأثر بالأحداث والحروب التي مرت بالمنطقة فالحروب التي خاضتها الامة العربية مع اسرائيل اوقفت عن العمل بعد حرب 1948 وقيام الكيان الصهيوني الخطان وهما خط كركوك – حيفا وخط كركوك – المفرق، وتوقف عن العمل ايضاً خط كركوك – بانياس منذ عام 1980 بسبب المشاكل السياسية بين العراق وسوريا والانبوب الممتد الى ميناء ينبع على البحر الاحمر في المملكة العربية السعودية متوقف عن العمل منذ عام 1990 بسبب الاحتلال العراقي للكويت، و انابيب نقل النفط العراقي بسبب العقوبات التي فرضت على العراق من قبل الامم المتحدة، ([1])،وفي ظل المواجهة الإقليمية وإثرها في سلوك الدبلوماسية العراقية يرى العديد من المختصين أن التطورات المتنامية والمعقدة التي تعيشها المنطقة تنذر بحالة من الانتقال إلى واقع جيوبولتيكي جديد قد يكون من خلاله قوى جديدة داخل المنطقة تغير من نمط التفاعل ووضع القوى التقليدية داخله. ومن بين هؤلاء الباحثين هاني الياس الحديثي في مقال له يرى فيها : « أن المنطقة قد تخضع إلى مؤتمرات أممية لتوزيع النفوذ من جديد بطريقة تضمن مصالح الأطراف المتنافسة والمتصارعة وهذا ما يجعلنا نشهد جغرافية جديدة تغير ما هو قائم إلى ما يمكن أن ينبغي في ضوء ما تفرضه المصالح الدولية والإقليمية وفي واقع البيئة الإقليمية للعراق التي تشهد صراعات عديدة، البعض منه ما هو داخلي وقسم آخر إقليمي، وثالث بتأثير دولي قادت نحو توتر واضطراب أمني واختلال في الأدوار الإقليمية والتوسع الجغرافي، مما أدى إلى بروز أدوار إقليمية جديدة أسفرت عن تدخل في الشؤون الداخلية، فلا بد أن تتوفر جملة من الثوابت التي ينبغي أن تستند إليها السياسة الإقليمية العراقية عند وضع وصياغة أهدافها واتجاهاتها في المرحلة المقبلة، هذه المرتكزات أو الثوابت سوف تحدد ضوابط وآليات([2]).

المطلب الثاني – السياسات الاقتصادية والاجتماعية والامنية ودورها في تعزيز مكانة العراق

أولا: السياسات الاقتصادية.

تأتي أهمية السياسات الاقتصادية في كونها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير العملية التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي في ضوء الإمكانيات المتاحة والظروف الموضوعية وخلال فترة زمنية معينة، كان تكون لمدة سنة واحدة أو لبضعة سنوات، وبالتالي لا يخرج مفهوم السياسة الاقتصادية عن كونها (أهداف، وأدوات، وزمن) فضلا عن كونها تعكس بلورة وتجسيدا للمبادئ أو الفلسفة التي توجه النشاط الاقتصادي لتحقيق الطموحات الاقتصادية وعلى الرغم من تباين المبادئ والمضامين الفكرية التي تعتمدها تجارب السياسات الاقتصادية استنادا لطبيعة وفلسفة النظام السياسي السائد في البلد والإمكانيات والموارد الطبيعية (Natural Resources) المتاحة والبيئة المحيطة في كل تجربة داخلياً واقليمياً ودولياً، فأنها في العراق قد أخذت مسارا مختلفا في مضامينه الفكرية وتطبيقاته العملية، كونها لم تتدرج في سلم تطور الدولة الطبيعي، وإنما جاءت عقب الاحتلال الأميركي للعراق بعد نيسان ٢٠٠٣، والذي أدى إلى إسقاط السلطة السياسية وتحطيم شامل لمؤسسات الدولة العراقية، ومن ثم الشروع في إعادة تشكيل سلطة سياسية([3])

1. السياسة النقدية

تتلخص السياسة النقدية، عبر قواعدها وتدابيرها المختلفة، والتي تقوم بها السلطة التنفيذية (البنك المركزي) بالتحكم والتأثير على عرض النقود (The Money Supply) وبما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة من خلال تنفيذ الأهداف العامة للسياسة النقدية، وأهمها تحقيق استقرار أسعار الصرف ومعالجة التضخم النقدي (Inflation) بكل أنواعه، ومواجهة الكساد والركود وذلك من خلال موازنة العلاقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار

_السياسة المالية

تشكل السياسة المالية عبر مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة، ممثلة بوزارة المالية لإدارة النشاط المالي لها بأعلى كفاءة ممكنة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية للبلاد، والتي تتلخص بالسعي لتحقيق التوازن المالي

---

1 عبد الله حسون محمد،الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للموقع الجغرافي للعراق بحث منشور،كلية التربية / جامعة ديالى، العراق.

2 الدبلوماسية العراقية بعد العام2003: مقاربات الاداء وتحديات الجيوبوليتيك المتغيرة، فراس عباس هاشم، بحث منشور في مركز دراسات الشرق الاوسط، ص8.

3عبد علي كاظم، خضير عباس احمد، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الامريكي،مجلة كلية الادارة واقتصاد،العدد ١٤، 2011

عبر استخدام موارد الدولة المتاحة بأفضل الصيغ الممكنة والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي وصولا إلى حجم الإنتاج الأفضل بتحقيق التوازن بين نشاط القطاع العام والقطاع الخاص وضمان التوازن الاجتماعي، وبما يحقق للمجتمع أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود الإمكانات المتاحة، إلى جانب تحقيق التوازن العام بين مجموع الأنفاق القومي الاستهلاك والاستثمار) وبين مجموع الناتج القومي وبالأسعار الثابتة. وعادة يتم ذلك من خلال أدوات السياسة المالية والمتمثلة بالموازنة العامة والإنفاق العام والإيرادات العامة

3-السياسة النفطية

جاءت اهمية السياسة النفطية في العراق في كونها تتعامل مع قطاع ضخم جدا بل ومتفرد في إمكانياته النفطية، حيث أجمعت العديد من المصادر المعلنة، (العلمية والرسمية والمتخصصة على امتلاك العراق على احتياطيات نفطية مؤكدة قدرها (١١٥) مليار برميل مسجلة لدى منظمة الأقطار المصدرة للبترول) الأوبك. وفي نيسان ٢٠٠٧، أعلنت وزارة النفط العراقية عن اكتشاف (١٤٥) مليار برميل إضافية من النفط موزعة في المنطقة الغربية (١٠٠) مليار، وفي وإقليم كردستان (٤٥) مليار برميل من النفط ليصبح إجمالي الاحتياطيات النفطية (٢٦٠) مليار برميل من النفط.

4-السياسات التجارية

تلعب السياسة التجارية في الدول النامية عموما، ومنها العراق دوراً مهماً في مجمل عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك بفعل الدور الذي تؤديه على الصعيدين الداخلي والخارجي. فالتجارة الخارجية (استيرادا وتصديرا) تعمل على خلق توازن بين العرض والطلب وسد الفجوة القائمة بين الإنتاج والاستهلاك المحليين، كما تقوم بدور مؤثر في تصحيح الاختلالات الهيكلية وعدم التناسب بين الإنتاج والاستهلاك والاستثمار وذلك عن طريق تصدير ما يفيض عن حاجة تلعب السياسة التجارية في الدول النامية عموما، ومنها العراق دوراً مهماً في مجمل عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك بفعل الدور الذي تؤديه على الصعيدين الداخلي والخارجي. فالتجارة الخارجية (استيرادا وتصدرا) تعمل على خلق توازن بين العرض والطلب وسد الفجوة القائمة بين الإنتاج والاستهلاك المحليين، كما تقوم بدور مؤثر في تصحيح الاختلالات الهيكلية وعدم التناسب بين الإنتاج والاستهلاك والاستثمار وذلك عن طريق تصدير ما يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي واستيراد مالا يتوفر محليا. أما التجارة الداخلية فهي الواسطة التي يتم من خلالها نقل وتبادل السلع والخدمات المحلية والمستوردة وإيصالها للمستهلك النهائي.

اما فيما يخص العلاقات الاقتصادية العراقية الإيرانية فإن العراق هو أحد الشركاء الاقتصاديين الرئيسين للجمهورية الإسلامية، وهناك جزء مهم من الصادرات الإيرانية تُصدَّر إلى هذا البلد، وتُعد القواسم المشتركة التاريخية والدينية والثقافية، والحدود المشتركة الطويلة ذات الكثافة السكانية، وتكاليف النقل الأرخص بسبب وجود ستة عشر معبراً وأسواقاً رسمية من بين المزايا النسبية لإيران على المنافسين التجاريين في العراق. ومع ذلك، فإنَّ عملية فرض العقوبات الأمريكية على إيران وتأثر العراق سلباً منها، والقدرة التنافسية لسوق العراق ووجود منافسين كالصين وتركيا وكوريا الجنوبية، وكذلك التجارة الأحادية بين طهران وبغداد هي من بين القضايا التي تهدد صادرات إيران إلى هذه الدولة المجاورة.إنَّ المشكلة الاقتصادية الأساسية لتصدير البضائع الإيرانية إلى العراق هي أن هذه البضائع تشبه صادرات دول المنطقة، لا سيما أنَّ إيران تُصدّر الكهرباء والغاز إلى العراق، وفي المستقبل ستصدر دول المنطقة الغاز والكهرباء إلى العراق، لذلك إذا أرادت إيران أن يبقى العراق وجهة تصديرية فعليها تصدير سلع لها ميزة نسبية في إنتاجها ومختلفة عن سلع التصدير للحكومات الإقليمية، وأن يختار بعض المنتفعين والوسطاء سلعاً منخفضة الجودة؛ لتصديرها إلى العراق، كما أن عدم تناسق وزن البضائع مع الوزن الأصلي والترجمة غير الصحيحة وغير المناسبة لبضائع التصدير والتعبئة غير الملائمة هي من بين العوامل التي تجعل البضائع الإيرانية غير قادرة على منافسة البضائع الأجنبية الأخرى في السوق العراقية.وعلى هذا الأساس، يبدو أن تبني نهج جديد في العلاقات التجارية مع العراق، وتحسين عمليات التصدير يمكن أن يؤديا إلى استقرار العلاقات التجارية بين إيران والعراق وتعزيزها، وفي غضون ذلك، يجب إنشاء مدن صناعية مشتركة وبناؤها، والتنويع في تصدير السلع، ورفع جودة البضائع المصدرة للعراق، وتسهيل تجارة الشحن وتسهيل التجارة في المعاملات المصرفية، وإمكانية النقل بالسكك الحديدية، وإقامة المعارض المتخصصة في المحافظات الحدودية المجاورة للعراق بمشاركة وحضور الشركات العراقية والناشطين الاقتصاديين وعقد اجتماع مشترك للمنظمات التجارية للمحافظات الحدودية المتاخمة للعراق، ومراجعة مجالات التعاون لكل محافظة على حدة، وتسهيل تجارة الشحن وتسهيل التجارة في المعاملات المصرفية، وإمكانية النقل بالسكك الحديدية، وإقامة المعارض المتخصصة في المحافظات الحدودية المجاورة للعراق بمشاركة وحضور الشركات العراقية والناشطين الاقتصاديين، وعقد اجتماع مشترك للمنظمات التجارية للمحافظات الحدودية المتاخمة للعراق، ومراجعة مجالات التعاون لكل محافظة على حدة، وتسهيل إصدار التأشيرات وإلغائها للشركات والمصدرين العاملين في السوق العراقي ومنع تصدير البضائع دون المستوى المطلوب إلى العراق، وضرورة إرسال سلع ذات جودة عالية، وضرورة مراقبة عملية نقل البضائع وتوزعها في العراق من ضمن الإجراءات والاستراتيجيات التي يمكن أن تؤدي إلى التقارب الاقتصادي بين إيران والعراق.

وجدير بالذكر أن بناء السدود وإنشاء الأنفاق وبناء الجسور وإنشاء الطرق ومشاريع الصرف الصحي ومحطات الطاقة وخطوط نقل الطاقة والإلكترونيات ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتشغيل المنشآت الصناعية وتصميم الآلات الصناعية ومعدات المصافي والخدمات الفنية وأنواع البناء من المباني، وإنشاء الطرق والسكك الحديدية، والمطارات، وإعادة بناء المصانع الصناعية والمعدات المتعلقة بالمستشفيات والجامعات والاستشارات الهندسية والإنشائية، وإنشاء السينما ومعداتها، والخدمات الفنية والهندسة الصناعية والكهرباء والخدمات الفنية والهندسية لصناعة النفط، وبناء المصافي والحفر واستخراج النفط من بين قدرات إيران في التصدير إلى العراق، والأمر الذي يمكن أن يؤدّي إلى تحسين العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق(1).

كما أن العلاقات العراقية - التركية من اكثر العلاقات حساسية بالنسبة للأمن الوطني العراقي فتركيا وبحكم قربها من العراق تعد من أهم الفواعل المؤثرة على أمن واستقرار العراق، فتركيا اليوم لا تختلف عن تركيا القديمة الطامعة في التوسع لتحقيق أطماعها في المنطقة فهي تسعى ومن خلال تحكمها بمجرى نهري دجلة والفرات فرض سيطرتها المائية على كل من سوريا والعراق.ليس هذا فحسب، فأنها ومن خلال المشكلات العالقة بين البلدين تحاول تركيا التدخل في شؤون العراق الداخلية ومنها استغلالها لقضية حزب العمال الكردستاني كذريعة للتجاوز على ارض وتربة العراق، فضلا عن استغلالها لقضية التركمان التي تحاول ان تجعل منهم بطاقة رئيسة يمكن استخدامها من أجل تحقيق مساعيها لأبقاء كركوك ونفطها خارج الايدي الكردية لما يشكله استحواذ الاكراد على نفط كركوك من مخاطر أهمها تشجيع الاكراد على تحقيق الانفصال والذي ستكون له تأثيره على أكراد تركيا الذين قد يطالبون بذات الاستحقاقات.

ومن أجل بناء علاقات وثيقة لابد ان يعمل كلا الطرفين على تجاوز الأزمات التي تشكل عائقاً امام كلا البلدين لا سيما وان كلاهما يرتبط بروابط اقتصادية قوية اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ان العراق يعد سوقا رائجاً للبضاعة التركية كما ان الايرادات التي تحصل عليها تركيا نتيجة مرور النفط عبر اراضيها تقدر بمليارات الدولارات، كما ان على كلا البلدين ان يلجأ الى توحيد المواقف تجاه القضايا المختلف عليها بما يخدم مصلحة البلدين، فضلا عن فتح قنوات واسعة للاتصال بين المسؤولين العراقيين والأتراك وذلك من أجل تصفية الاجواء بين البلدين فضلا عن ان حل مسألة المياه في دجلة والفرات بسيط جداً لا سيما اذ ما تم الاتفاق بشكل مكثف ومعمق وعلمي مع تركيا، عن طريق الرجوع إلى الاتفاقيات الموقعة بين البلدين، والوقوف على طلباتها الفنية بما يخص تصريف المياه والاستفادة منها.كما ان معالجة الهاجس الأكبر لدى تركيا والعراق والمتمثل بمستقبل المجموعة الكردية، والتطور الحاصل لجهة تكوين فكرة الدولة الكردية المنفصلة بشكل تام، والتعامل مع هذا التهديد لدى الدولتين من خلال سياسة الاحتواء المشتركة سيكون له اثره في إشاعة الأمن والاستقرار لكلا البلدين وعليه، فأن مستوى العلاقات بين العراق وتركيا يصلح ان يكون، اذا ما جرى الالتزام بالاتفاقيات، مثلاً للعلاقات الإيجابية مع جميع دول الجوار وتطويرها بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها(2).

ثانياً – السياسات الاجتماعية في العراق

تزايد الاهتمام في العقود الأخيرة حول طبيعة عمل السياسات الاجتماعية وبرامجها وخططها وأهدافها وتوجهاتها المعاصرة والمستقبلية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة التي باتت تؤثر بشكل مباشر في تحديد مجالات عمل هذه السياسات بل وفي تحديد ملامح الاستقرار والتماسك الاجتماعي وطبيعته ومداه وعلى الرغم من اختلاف السياسات الوطنية ذات العلاقة بالقضايا والجوانب الاجتماعية المختلفة إلا ان اغلب هذه السياسات إن لم تكن جميعها ترتبط بشكل أو بآخر بالسياسة العامة للدولة.

بالنتيجة فان السياسة الاجتماعية لأي بلد كان لا يمكن فهمها أو الإحاطة بها بمعزل عن سياسات التنمية الوطنية لتداخل الأهداف والبرامج فضلا عن مقتضيات الاتساق الخارجي التي غالباً ما تستلزم تجاوز مسألة استقلالية القرار انطلاقا من مبدأ تحقيق التكامل والانسجام بين خطط السياسة العامة للدولة بمختلف توصيفاتها وأنواعها، ومع كل ذلك يبدو أن الدولة لم تعد القوة الوحيدة المؤثرة في وضع هذه السياسات أو حتى في عملية صنع القرار المجتمعي، إذ أن متغيرات الواقع الجديد قد فرضت قوى جديدة فاعلة باتت لها أدوارا مؤثرة إلى حد كبير في ترتيب الاحتياجات والأولويات الخاصة بخطط السياسة الاجتماعية وبرامجها، وتبعا لذلك ازداد الجدل القائم حول حدود ومديات أدوار القوى الأخرى الفاعلة في المجتمع في ظل تراجع دور الدولة لاسيما فيما يتعلق ببرامج الرعاية أو الحماية الاجتماعية. ومن المعلوم أن السياسة الاجتماعية تصدر على هيئة أهداف ومبادئ تقرر حقوقا لسكان المجتمع يمكن تحقيقها في صورة خطط وبرامج ومشروعات يتم تنفيذها في أطار تدابير وإجراءات متعددة بمعنى أنها اختيارات مقصودة بين بدائل متاحة، وفي ضوء ذلك ينبغي أن تتحدد السياسة الاجتماعية عن طريق سلطة تمتلك المسؤولية و تمتلك القدرة لتحقيق ذلك، مستندة إلى القوة السياسية المتمثلة بالدولة التي

---

1 علي نجات، افاق العلاقات بين ايران والعراق، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ص2021، ص22،21

2 منى حسين عبيد، العلاقات العراقية التركية واثرها في استقرار العراق، مركز الدراسات الاستراتيجيات والدولية، العدد 60، العراق، ص 109.

تستطيع الهيمنة على عمليات اتخاذ القرارات السياسية المؤثرة في حياة أفراد المجتمع بما في ذلك القرارات ذات العلاقة برفاهية الناس، وعلى الرغم من ذلك يمكن القول إن صياغة السياسة الاجتماعية في شكل مجموعة من القرارات هي عملا جماعيا وليست قرارا فرديا. وهي بذلك نمط من الأفعال التي تستمر خلال فترة زمنية معينة، وقراراتها النهائية تمثل مجموعة الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها في أطار رؤية صانعي القرار لهذه الأهداف، ولذلك فأن السياسة الاجتماعية غالبا ما يتم النظر إليها على أنها مسؤولية وطنية، وأن كل بلد عليه أن يحدد مساره الخاص في هذا الصدد لتحقيق التنمية والتقدم، ومع ذلك فهناك أهداف عامة كثيرة تلتزم الحكومات الوطنية وغيرها من الجهات الفاعلة بالسعي إلى تحقيقها، فجميع السياسات الاجتماعية في نهاية المطاف هي جزء من سياسات التنمية الوطنية[1].

ثالثا- السياسات المالية.

تحدد السياسة المالية كيفية قيام الحكومة بتوليد الإيرادات من خلال تحصيل الضرائب، وإنفاق الدخل على النفقات العامة والاستثمارات، وإنشاء ميزانية باستخدام توقعات الإيرادات والنفقات. ويستند إلى نظرية الاقتصاد الكيندي التي تشير إلى أن إنتاجية الاقتصاد الكلي لبلد ما يمكن أن تتأثر بقرارات حكومتها بشأن الضرائب والإنفاق. تحقق الحكومات أهداف الاقتصاد الكلي من خلال الضرائب والإنفاق والميزانية،تتمتع السياسة المالية في أي دولة بدور حيوي وفعال في قدرتها على التأثير في كل المتغيرات الاقتصادية للدولة، حيث أن هذه السياسة لها دور في معالجة أثر ندرة الأموال في حال إذا كانت الدولة تشكو من هذه الندرة، كما أن السياسة المالية تستخدم في عدة أوجه استثمارية حيث أن الفائض منها يتم توجيهه إلى الاستثمار مما يعود أثره على الدولة بالعديد من الفوائد وهو ما يمكن تحقيقه في ظل وجود سياسة مالية فعالة وسليمة، حيث ثبت عبر فترات مختلفة في التاريخ كيف كان هناك دور كبير للسياسة المالية في تخطي العديد من الأزمات، لذلك يهتم هذا المحور بعرض التطور العام الذي حدث في أداء السياسة المالية في العراق على مدى فترات متعددة وكيف كان لهذه السياسة تأثيرات عديدة على الهيكل الاقتصادي للدولة، حيث واجهت السياسة المالية العراقية عدد من الصعوبات في السنوات الماضية والتي أثرت على الكفاءة التي تسعى بها السياسة المالية إلى تحقيق أهدافها، هذه الصعوبات لم تكن فقط بسبب ضعف الإدارة ولكن لأن العراق يمتلك هيكل اقتصادي معقد مما عرقل السياسة المالية عن الوصول إلى أهدافها فضلا عن إكسابها وضع متناقض بين كونها أداة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية أو الية للتوزيع العادل للموارد. في عام 2003م دخل العراق مرحلة جديدة من التحولات على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث تواجدت القوات الأمريكية على الأراضي العراقية وهو ما نتج عنه تدمير كل المقومات التي يقوم عليها الاقتصاد في العراق، حيث مرت الدولة بعدد من الأزمات المتعاقبة الناتجة عن الحرب وفرض الحصار الاقتصادي وهو ما أنعكس على الموارد الاقتصادية في العراق([2]

وقد ظهر ذلك بوضوح في انخفاض نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي نظرا لكون الاقتصاد العراقي وهيكله يعتمد بشكل كامل على القطاع النفطي، وقد انخفضت الصادرات النفطية إلى 39.0% في عام 2009م بعد أن كانت تقدر بـ 61.9% في عام 2008م قبل حدوث الأزمة المالية العالمية (30) وهو ما أوجد حتمية تنمية قطاعات أخرى غير القطاع النفطي وذلك بهدف جعل الاقتصاد العراقي أكثر مرونة([3][1]

ثانيا: الخطوات التي اتخذها البنك المركزي العراقي من أجل إصلاح السياسات المالية وتحقيق التنمية الشاملة([4]

-إعادة النظر بأسلوب وآليات ووسائل أعداد وتنفيذ سياسته النقدية واضعا نصب عينيه:

أ- الاستخدام الكفء للاحتياطي الأجنبي المحتفظ به وذلك عن طريق: تخفيض سعر فائدة السياسة النقدية من 6% إلى 4% باعتباره سعرا تأشيريا يوحي بإزالة آثار السياسة النقدية المتشددة التي كانت سائدة في الفترة السابقة.

---

1 سلام عبد علي، مثال عبد الله، السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق، بحث منشور، مجلة كلية الآداب،العدد 96،ص44.ص55ص56

2 هالة كريم تركي،التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق، هالة كريم،مركز دراسات الوحدة العربية،مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،٢٠١٤، ص٢٣.

3 المصدر نفسه.

4 السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2010–2020)،فلاح ثامر علوان واخرون،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،السنة الثامنة عشر،العدد64،سنة 2020،ص62،ص63.

ب - تخفيض سعر فائدة الائتمان الأولي إلى 6% والائتمان الثانوي إلى 7% وفائدة قرض الملجأ الأخير إلى 7.5% لغرض حث المصارف لاستخدام مواردها في السوق المصرفية بشكل أكبر، مع استعداد البنك لمنحها الائتمان القصير الاجل في حالة حاجتها الى السيولة.

وضع الآليات المناسبة لضمان استقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية وخاصة الدولار.

استخدام البنك لاوليات وأدوات التيسير الكمي من خلال التنسيق مع وزارة المالية العراقية.

تطوير القطاع الحقيقي المتمثل بالصناعة والزراعة والنقل والسياحة والخدمات والإسكان حيث انشأ البنك صندوقين مهمين في هذه المرحلة الاقتصادية الصعبة وهما الاقتراض للمشاريع الصغيرة برأس مال 1 تريليون دينار، حيث يجري تقديم القروض للمشاريع الصناعية تتراوح مبالغها ما بين(50) مليون دينار وبفائدة 4.5% لمدة خمس سنوات وصندوق الإقراض للمشاريع المتوسطة والكبيرة الصناعية والزراعية والعقارية وخصص لهذا الصندوق مبلغ 4.5 تريليون دينار وبنسبة فائدة تبلغ 2 تريليون ولمدة عشر سنوات.

المطلب الثالث – السياسة الخارجية واثرها في تعزيز مكانة العراق

أولا- السياسة الخارجية العراقية ودورها المؤثر في تعزيز مكانتها في الجوار الإقليمي والدولي

أحرز العراق تقدماً سريعاً على كثير من الجبهات، ما يعكس رغبة هذه الحكومة الراسخة في تعزيز مكانة البلاد على الساحة العالمية، وكلاعب رئيسي في السياسة الإقليمية والدولية. والحكومة لديها الرؤية اللازمة لتحقيق هذا الهدف، ولقد حان الوقت لشركاء العراق الدوليين أن يدركوا قيمة الشراكة مع العراق لما فيها الفائدة لهم وللعراق تقوم السياسة الخارجية للعراق على ما يسميه رئيس الوزراء الدبلوماسية المنتجة» المصممة لتعزيز العلاقات البناءة بين العراق وشركائه والمبنية على أساس شراكة طويلة الأجل، ومصالح مشتركة تعود بالنفع على الجانبين في قطاعات تشمل الاقتصاد والأمن والثقافة. وأيضاً التأكيد على أن العراق قائم لذاته، ودولة ذات سيادة، وشريك، وليس وكيلاً لصراع أوسع أو ساحة لتسوية الحسابات في حروب بالوكالة. وتعد العلاقات الثنائية عنصراً حاسماً في هذا النهج الجديد، القائم على خطوات عملية لتطوير شراكات هادفة للوصول إلى نتائج ملموسة تؤدي إلى تحديد الأهداف والمصالح المشتركة ورسم خريطة طريق للعلاقات الثنائية التي تؤدي إلى توقيع الاتفاقيات الدائمة أو مذكرات التفاهم الثنائية. ونتيجة لهذه الجهود، يتمتع العراق الآن بعلاقة متينة مع الشركاء على المستوى الإقليمي والدولي، ويرى بالفعل فوائد هذا النهج في شكل أمن واستقرار بات يتمتع بهما. علاوة على ذلك، يطلق العراق كثيراً من المبادرات. لتعزيز مكانته كنقطة محورية في الدبلوماسية الإقليمية، ويعمل على إعادة تشكيل علاقاته مع المجتمع الدولي، من خلال استضافة مؤتمر بغداد 2023 للتكامل الاقتصادي والاستقرار الإقليمي)، ومراجعة العلاقة مع التحالف الدولي لمحاربة «داعش»، وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بناء على التقدم المحرز على أرض الواقع، وقد واجهت السياسة الخارجية العراقية بعد عام 3002عدة تحديات ادت الى الإخفاق والتواضع في الاداء السياسي، لذا تعاني الدبلوماسية العراقية عموما من مشكلة التداخل في الاختصاصات وعدم تحديد الاولويات وهنا تدخل طريقة تشكيل السياسة العراقية عبر التوافقات بين الاطراف السياسية وليس على اساس فلسفة واضحة تتبناها الدولة، مما انعكس سلبا على علاقات العراق الاقليمية والدولية،وهذه المحددات هي: 1-المحددات الداخلية : توجد عدة محددات داخلية مؤثرة في القرار السياسي الخارجي خاصة بعد عام 3002نتيجة الاحتلال الامريكي للعراق وتغير النظام السياسي فيه مع تغيرات المنطقة بشكل عام، وتشمل تضارب صلاحيات رئيس الوزراء وهيئة الرئاسة([1])

احتلت مسألة تنظيم وانشاء المؤسسات الدستورية في النظام العراقي بعد التغيير في عام 3002اهمية كبيرة ومرحلة مهمة نحو الانتقال الديمقراطي الا ان الدستور العراقي لعام 3005يحتوي على الكثير من الغموض بخصوص توزيع الصلاحيات بين السلطات واصبح هذا الوضع معيقا لصنع سياسة خارجية فاعلة، اذ ورد في المادة (101) من الدستور تحديد السلطات المختصة بصنع السياسة الخارجية (ان السلطات الاتحادية تختص بمجموعة من الاختصاصات ومنها رسم السياسة الخارجية والتمثيل لدبلوماسي والاتفاقيات الدولية وغيرها،خلال هذا النص من المقصود بها السلطة الاتحادية، اذ تتألف من فرعين طبقا للدستور هيأة الرئاسة ورئاسة الوزراء وهدا شكل سببا للتنازع بينهما من الذي يمثل سياسة البلاد الخارجية، ان عدم تحديد الدستور لطبعة النظام السياسي العراقي ولاختصاص المؤسسات الدستورية لابد منها انها اعاقت صنع سياسة خارجية فعالة للبلاد واظهرت عمم اتفاق القوى الحاكمة على كيفية ادارة الازمات التي تواجه ها وكذلك ان القضية ليست دستورية فقط بل هي اساسا صراع على السلطة مما الى ادى ارباك الوضع السياسي وعدم امكانية تفعيل السياسة الخارجية واخذ دورها الكامل مما اتاح الى دول الجوار الاقليمي بالتدخل المباشر في الشؤون الداخلية للعراق وبالأخص التدخل الايراني والسعودي تجاه النظام السياسي في العراق([2])

---

1 المصدر نفسه،ص71،ص72.

2 فرهادعلاء الدين،بناء الدولة يشكل سياسة العراق الخارجية،مقال منشور،صحيفة الشرق الاوسط،23نيوليو،2023.

أولا- محددات السياسة الخارجية العراقية بعد العام 2003

المحددات الدستورية :تنازع الصلاحيات بين هيئة الرئاسة ومجلس الوزراءبإقراره الدستور الدائم،بعد الكثير من الأخذوالرد، وضع الشعب العراقي اللبنة الأولى في أساس البناء الجديد للدولة العراقية المعاصرة.ذا كانت الظروف الشائكة التي رافقت عملية صياغة وامسودة الدستور الدائم قد ألقت بظلالها على هذه الوثيقة، فان ظروفا لا تقل تعقيدا، إن لم تكن اشد، تعترض تنفيذ الكثير من القواعد الدستورية، خاصة إن من ساهم في صياغة الدستور عمد إلى ترك اشد القضايا حساسية إلى ما بعد إقامة مؤسسات الدولة الدائمة ما يجعل الباب مفتوحا أمام معضلات كبيرة سيؤثر تأجيل البت بها على مجمل عملية بناء المؤسسات الدستورية للدولة عادة الأعمار وتفعيل العملية الديمقراطية وغيرها من المهمات التي لا يمكن أن تستقيم بدونها الدولة ككيان سياسي-قانوني، إن وجود المؤسسات في النظام السياسي الديمقراطي يحقق مزايا ومنافع عدة، فوجود المؤسسات يفيد في توجيه المواطن بأنه عضو في جماعة وبهذا تسهم فإخراجه من دائرته الخاصة وتجعله يهتم بشؤون الدولة ويسهم في معالجتها ومناقشته، لذا احتلت نشاء المؤسسات السياسية والدستورية في النظام العراقي بعد التغيير فمسألة تنظيم واعام ٢٠٠٣أهمية كبيرة ومرحلة مهمة في الانتقال نحو الحكم الديمقراطي(1)، الا إن الملاحظ إن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥احتوى الكثير من الغموض بخصوص توزيع الصلاحيات بين السلطات فهو ابتدأ لم يوضح طبيعة النظام السياسي في العراق إذ نصت المادة)٤٧ (منه أن نظام الحكم دستوري نيابي)برلماني (ديمقراطي اتحادي، فيما نصت مادة أخرى على إن النظام قائم على أساس الفصل بين السلطات، وهو ما تختص به النظم الرئاسية وليست النظم البرلمانية التي تقوم على مبدأ التعاون بين السلطات، ومن ثم فان الملاحظ لمواد الدستور المتعلقة باختصاص السلطتين التشريعية والتنفيذية والعلاقة بينهما(2).

المحددات المؤسساتية: من أهم المشكلات التي اتسمت بها الممارسة السياسية في النظام السياسي العراقي الحالي، الواضحة إن المؤسسات السياسية في البلاد لا تعتمد التراتبية التي اقرها الدستور فمن المفترض ان مجلس الوزراء يمتلك صلاحية إصدار القرارات التي لا يمكن تجاهلها من قبل الوزارات المختلفة إلا إن واقع الممارسة الحقيقية إن الوزارات تمتلك مرجعية خاصة بها وهو الحزب أو الكتلة التي يرأس احد أعضائها الوزارة المعنية ويرجع ذلك المحاصة الطائفية والعرقية التي حكمت العراق منذ ٢٠٠٣، ولا يمكن توزيع المقاعد الوزارية إلا عبر توافقات سياسية وليس لرئيس الوزراء اختيار وزراء حكومته أو حتى إقالتهم بدون موافقة البرلمان، وهذا ما أدى الى ضعف الأداء الحكومي، عامة وسيطرة الحكومة على وزرائها بشكل خاص، وحتى في الشأن الخارجي نجد اعتماد المحاصة في اختيار البعثات الدبلوماسية وهذا ما ظهر عند اعتماد آخر القوائم للبعثات الدبلوماسية أواخر العام ١٩F٢٠٠٩20، وكل ذلك أدى لإضعاف مؤسسات الدولة وتفككها،وان المحاصصة في توزيع مواقع وموارد السلطة داخل النظام السياسي،، ان علاقة مؤسساتية متواصلة ومتكاملة غير موجودة بل هي علاقات يسندها الانتماء الحزبي وما عزز هذه العلاقة الديمقراطية التوافقية التي اعتمدها النظام العراقي هذه الديمقراطية التي تغذي هذه الانتماءات وتعززها لان كل حزب او قوة سياسية ستقف خلف المسؤول الذي يمثلها و تمنع محاسبته ومساءلته، كما ان عملية بناء المؤسسات تبدو قاصرة عن تغيير الواقع العراقي لافتقادها لمرجعية عراقية داعمة وقادرة على بناء مشروع وطني مقبول للدولة(3).

ثانيا - رؤية مستقبلية للسياسة الخارجية العراقية بعد العام 2003.

لم تتوصل الدول الاقليمية الى بلورة موقف شبه موحد تجاه التحولات التي شهدها العراق وظهر التباين في المواقف الاقليمية عبر مسارات متعددة لعل الابرز منها ظهور تحفظ عربي بشكل عام من التطورات التي طرأت على الساحة العراقية اولا، وثانيا، وجود محدودية في المواقف العربية المنفردة المعلنة تجاه التطورات العراقية أما السياسات والمواقف الجماعية، فظهرت من خلال الجامعة العربية وثالثا ادى الاضطراب في الرؤية السياسية الاقليمية الى بروز سياسات اقليمية مرتبكة من قبل الدول غير العربية تجاه الوضع الجديد وانعكاساته المحتملة وعلى هذا الاساس يمكن القول أن العلاقات العراقية – الإقليمية ومرت بعد التغيير في العراق بمرحلتين مهمتين:

المرحلة الأولى التي يمكن ان توصف بالترقب الحذر، حيث طرحت اوضاع العراق الهشة مغريات كبيرة للدول الأخرى، مثل إغراء التدخل وملء الفراغ، وإغراء الترقب والانتظار، وإغراء المشاركة والتفاعل وقد فضلت جميع الدول

---

1 ظاهر عبد الزهرة،عبد الأمير هادي،السياسة الخارجية العراقية ومحدداتها بعد 2003،مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد التاسع،العدد2009،1،ص953ص954

2 المصدر نفسه،ص953نص954.

3 المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية :المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية، هيفاء احمد محمد،سداد مولود سبع، بحث منسور، مجلة دراسات دواية، العدد الرابع والاربعون،ص40.ص45،ص46.

العربية مثلا الترقب والانتظار في ظل هيمنة الولايات المتحدة على الوضع العراقي. في حين تبنت دول اخرى استراتيجية الاقتراب الحذر من المشهد العراقي.

المرحلة الثانية التي يمكن ان تعرف بمرحلة اغتنام الفرص، حيث مثلت التحولات السياسية والأمنية في العراق فرصة سانحة لإعادة ترتيب العلاقات العراقية - الاقليمية بطريقة تخدم اندماج العراق ونظامه السياسي المتشكل الجديد بالبيئة الإقليمية لكنها أيضا تنطوي على تكيف من قبل هذه البيئة مع التحول الذي لا يمكن الرجوع عنه، ليس فقط في طبيعة الوضع العراقي، بل أيضا في طبيعة العلاقات الاقليمية البينية وفي مقابل ما يلوح من فرص بهذا الاتجاه، تلوح احتمالات معاكسة تقوم على فكرة التعايش السلبي مع عراق ما بعد ٢٠٠٣، بكل ما تحتويه من إقصاء الواحد من أهم بلدان المنطقة، وخلق وضع تصبح معه العلاقات العراقية - الاقليمية والعربية على وجه الخصوص مجرد صيغة للتفاعل التكتيكي الخالي من أي أبعاد استراتيجية أو أفق لشراكة ممتدة وفيما يخص المواقف العربية تحديدا فنتيجة لما سبق، يمكن القول أن الدور العربي اقتصر على صيغة المبادرات الفردية التي تقوم بها الدول العربية، طبقا لمصالحها ولأوضاع العراق الأمنية والسياسية. ولا بد من التأكيد هنا على ان هذه المعطيات لا تعني غياب حراك سياسي عراقي عربي نحو التقارب واعادة صياغة اطر العلاقات المشتركة، فقد شهدت العلاقات العراقية - العربية في الآونة الاخيرة تطوراً مهماً على كافة الجوانب والمجالات السياسية والاقتصادية والثقافية(1).

يضاف إلى ذلك تدخل الولايات المتحدة في أكثر من مناسبة لتطوير تلك العلاقة، بوصفها واحدة من العوامل التي ستعزز من استقرار العراق. ونتج هذا عن تنبه وادراك مراكز القرار العراقي إلى الاهتمام بالملف العربي، وأنَّ إعادة تأهيل البيئة السياسية العراقية، لا تعتمد على سياسات أمنية داخلية مهما كان حزمها، إنَّما تعتمد تصالحات سياسية في إطار الداخل، والتزامات إقليمية يمثل الجانب العربي الجزء المغيب فيها. اما بالنسبة للدول غير العربية، فأن العلاقات شهدت مراحل متعددة من الشد والجذب وبخاصة تركيا نتيجة لاختلاف الرؤى الاستراتيجية والهواجس التركية من الوضع العراقي اما ايران فعلى خلاف ذلك كانت الاكثر عمقا وانفتاحا على العراق وعملت على تنويع مجالات علاقاتها معه وتوطيدها بالشكل الذي يجعل من العراق احد اهم الوجهات الاستراتيجية الايرانية.

ومن خلال رؤية تحليلية مبسطة للمعطيات الواردة وما تعنيه على الصعيد المستقبلي، يلاحظ تغير في لهجة الخطاب السياسي المتبادل بين العراق والدول الاقليمية، فالخطاب السياسي العراقي بدا متوازناً اكثر حيال القضايا الاقليمية، وهذا يدل على سعي العراق إلى تجديد التزامه بالعلاقة مع محيطه الاقليمي. كذلك بتطمين جيرانه الآخرين، بالمقابل تغيرت لهجة الخطاب العربي ايضا نحو المزيد من التقبل للعراق بطروحاته وسعيه الجديد نحو التعاطي عربيا الى جانب دعم ايراني كبير وركون تركي نحو ترميم العلاقات واعادتها الى طبيعتها والتعويل أكثر على الحكومة العراقية في تغليب الحوار وحل الخلافات وهذا ما يؤشر أنَّ اليات التوجه العراقي نحو الدول الاقليمية قد اكتسبت مقدارا جيدا من التقبل والتفهم الإقليمي. مما يعني امكانية التحول بالعلاقات من صيغ الاحتواء أو اللجوء الى العزل والتعامل السلبي لدرء المخاطر التي تولدها البيئة العراقية، الى اطر جديدة من التعامل على وفق اسس ومرتكزات المصلحة والتعاون. وما سيكون له اثر في التحرك المستقبلي العراقي من هذا الاستعراض الموجز يتضح أن الوضع في العراق ادى الى ايجاد حالة من الضعف الإستراتيجي في هيكل النظام العربي لحساب النظم الفرعية الأخرى في المنطقة ودعم الموقف الإستراتيجي لدول الجوار العراقي غير العربية على حساب دول الجوار العربية. واذا ما قدمنا تحليلا مختصرا لما تم طرحه فلا بد من الاشارة الى ان المتغيرات الإستراتيجية التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة والتي اوجدت مجالا جيوسياسياً معقداً ومتشابكاً، تضيق في إطاره اهتمامات الأنظمة السياسية إلى حدود جغرافيتها الطبيعية، في محاولة للحفاظ على مكونات وحدتها. ولكن بنفس الوقت حتمت متطلبات الأمن والدور المكانة على تلك الأنظمة التمدد إلى الفضاء الإقليمي انطلاقا من اعتبارات تاريخية وأيديولوجية تصب في صلب العقيدة الأمنية والسياسية لهذه النظم السياسية، الأمر الذي تولد عنه نوع من التنافس هو في حقيقته درجة من درجات الصراع، أو نمط من أنماطه، ذو طبيعة خاصة ومميزة. ومن هنا يسعى العراق في المرحلة الراهنة وامتداداتها المستقبلية المنظورة الى طمأنة مخاوف المحيط الاقليمي من استمرار حالة العنف والاضطراب الامني والسياسي ودعوة دول الاقليم الى دعم اقامة حكومة عراقية منفتحة اقليميا وتصفير المشاكل والاندماج في تفاعلات المنطقة عبر الية التوازن وعدم الانحياز ولغرض ايجاد علاقات متطورة في اطار اتجاهات مستقبلية في سياسة العراق الاقليمية، ينبغي على العراق ان يعمل على اعادة بناء الثقة مع دول الجوار والدول الاقليمية الأخرى، من خلال تواصل عقد لقاءات مشتركة على كافة المستويات والصعد سياسيا واقتصاديا وامنيا. كما من المسلمات ان يسعى العراق في المرحلة المقبلة الى حلحلة المشكلات القائمة مع جيرانه من خلال المبادرة بتطوير العلاقات ووضع حد للخلافات عبر رؤية جديدة وقراءة متمعنة لمتطلبات المرحلة الجديدة(2).

---

1 حيدر علي حسين،اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الإقليمية،مجلة المستنصرية للدراسات الدولية والعربية،العدد 61،ص14ص15،

2 المصدر نفسه،ص16ص17.

نجد العراق نفسه اليوم بعد مضي قرابة عقدين على الحرب في 2003 عند مفترق طرق، فهو محصور في شراك الهشاشة، ويواجه حالة من عدم الاستقرار المتزايد والعديد من الأزمات. ويتوقع أن يسجل العراق أسوأ أداء له على صعيد النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي منذ سقوط نظام صدام حسين. إلّا أنه بإمكان العراق، حتى في ظل تفشّي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وصدمة أسعار النفط، والاحتجاجات التي تفجرت في الآونة الأخيرة، أن ينتهج السبيل الذي يؤدي إلى النمو المستدام والسلام والاستقرار ورفع مستويات معيشة شعبه. جاء ذلك في المذكرة الاقتصادية الجديدة للعراق التي أصدرها البنك الدولي بعنوان "النهوض من واقع الهشاشة" والتي تبحث أسباب عدم نجاح العراق في الإفلات من شراك الهشاشة. كما تشرح المذكرة بالتفصيل كيف يمكن للعراق تحويل الأزمات إلى فرص، وتنويع نشاطه الاقتصادي بعيداً عن قطاع النفط، وتحقيق نمو مستدام في المستقبل. إلا أن التقرير الجديد يُشدِّد على أن ذلك سيتطلَّب الإصرار والمثابرة، وأن العراق سيواجه قدراً كبيراً من عدم اليقين وهو يسعى إلى التغلُّب على تحدياته التي طال أمدها، وتغيير الوضع القائم. وتعقيباً على ذلك، قال ساروج كومار جها، المدير الإقليمي لدائرة المشرق في البنك الدولي: "إن تنويع النشاط الاقتصادي من خلال الإصلاح وتطوير القطاع الخاص أمر بالغ الأهمية للحد من التحديات المتعاقبة التي يواجهها العراق. وتتضمَّن هذه المذكرة الاقتصادية خارطة طريق لمساعدة العراق وشعبه على إعادة النظر في النموذج الاقتصادي القائم، وبناء اقتصاد أكثر تنوعاً لإتاحة الفرص لجميع العراقيين، وإعادة بناء العقد الاجتماعي. ويؤكد البنك الدولي على شراكته في مساعدة العراق على المضي في طريق الإصلاح لترسيخ السلام والاستقرار، وإتاحة الفرصة لكل العراقيين لتحقيق أعلى طموحاتهم وآمالهم. "وأوضح التقرير الجديد كيف أن ثروة العراق النفطية مكَّنته على مدى عدة عقود من الارتقاء إلى مصاف البلدان مرتفعة الدخل، ولكنها في نواحٍ كثيرة جعلت مؤسساته ومخرجاته الاجتماعية والاقتصادية تُشبِه أوضاع بلد هش منخفض الدخل. وأدَّت العائدات النفطيةُ إلى تآكل القدرة التنافسية الاقتصادية للبلد، وقلَّلت من الحاجة إلى فرض الضرائب، وأضعفت رباط المساءلة بين المواطنين والدولة، وأجّجت الفساد. وكشفت جائحة كورونا وصدمة أسعار النفط بوضوح مقدار ما خسره العراقيون في العقدين الأخيرين. فالنظام التعليمي الذي كان تصنيفه في وقت من الأوقات قريباً من القمة بين أقرانه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بات الآن قريباً من القعر. ومعدل المشاركة في القوى العاملة في العراق يتعثَّر عند مستوى 42%، بالإضافة إلى تسجيل العراق أحد أدنى معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة في العالم. يواجه العراق الآن تدني مستويات رأس المال البشري، وتدهور مناخ الأعمال، وأحد أعلى معدلات الفقر بين الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل. ويُحدِّد التقرير الجديد السبل الرئيسية التي يمكن للعراق انتهاجها لتحقيق نمو مستدام بعد دراسة وافية لأوضاع الاقتصاد السياسي المُعقَّدة في البلد. ويُشدِّد التقرير على أنه ينبغي للعراق أن يعطي الأولوية لإعادة تركيز العملية السياسية على التنمية، ورفع مستوى الشفافية في إدارة الثروة النفطية والموارد العامة. ويُبرِز التقرير أيضاً الحاجة الملحة إلى أن يعيد العراق بناء الثقة بين المواطنين والحكومة من خلال تعزيز مشاركة المواطنين ومساءلة الحكومة في تقديم الخدمات والبنية التحتية ذات الأولوية، وتلبية احتياجات الشباب المتعلقة بالوظائف، ومعالجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية.

المصادر

عبد الجبار احمد،حسين مزهر،الدور الإقليمي العراقي المنتظر،مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد،ص54 ص55

رياض الفرطوسي، ما اهمية الدور الاقليمي للعراق، مقال منشور، وكالة المسلة للحدث،بغداد -العراق، ١٣اكتوبر،٢٠٢٣.

عبد الله حسون محمد،الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للموقع الجغرافي للعراق، بحث منشور ؟كلية التربية / جامعة ديالى، العراق.

الدبلوماسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣: مقاربات الاداء وتحديات الجيوبوليتيك المتغيرة، فراس عباس هاشم، بحث منشور في مركز دراسات الشرق الاوسط، ص٨.

عبد علي كاظم، خضير عباس احمد، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الامريكي،مجلة كلية الادارة واقتصاد،العدد ١٤، 2011.

علي نجات، افاق العلاقات بين ايران والعراق، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ص2021، ص21،22.

منى حسين عبيد، العلاقات العراقية التركية واثرها في استقرار العراق، مركز الدراسات الاستراتيجيات والدولية، العدد 60، العراق، ص 109،

سلام عبد علي، مثال عبد الله، السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق، بحث منشور، مجلة كلية الاداب،العدد ٩٦،ص٤٤.

هالة كريم. تركي التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،٢٠١٤.

فلاح ثامر علوان واخرون، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2010-2020)،،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،السنة الثامنة عشر،العدد64،سنة 2020،ص62،ص63.

فرهادعلاء الدين،بناء الدولة يشكل سياسة العراق الخارجية،مقال منشور،صحيفة الشرق الاوسط،23نيوليو،2023.

ظاهر عبد الزهرة،عبد الأمير هادي،السياسة الخارجية العراقية ومحدداتها بعد 2003،مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد التاسع،العدد2009،1،ص953ص954.

المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية :المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية، هيفاء احمد محمد،سداد مولود سبع، بحث منسور، مجلة دراسات دواية، العدد الرابع والاربعون,ص40.

حيدر علي حسين،اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الإقليمية،مجلة المستنصرية للدراسات الدولية والعربية،العدد 61،ص14ص15